

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي بريكة

معهد الحقوق - قسم القانون العام

مشروع أطروحة دكتوراه

في إطار تنفيذ اتفاقية التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية -

(الترشح لمنحة دراسية بجامعة نواكشوط العصرية بموريتانيا لفائدة الطلبة الجزائريين)

بغـــــــــــــــــوان:

انعكاس طبيعة الرقابة الدستورية على منظومة الحقوق والحريات:

الجزائر وموريتانيا - أنموذجا

الطالبة المترشحة:

حرسوس زينب

السنة الجامعية:

2026 - 2027

مقدمة:

يقوم البناء الدستوري المعاصر على التفاوت في الترتيب المعياري للقواعد القانونية؛ وهو الترتيب الذي يقوم على أساس التمايز والمغايرة في تقدير القوة القانونية لكل قاعدة قانونية، وفي إطار هذا الترتيب المعياري يُعد الدستور أسمى القواعد القانونية، لأنه يتمتع بقوة قانونية لا مثيل لها؛ تجعله الإطار المرجعي لجميع القواعد القانونية في الدولة التي عليها الالتزام بأحكامه والتقيّد بها سواء في شكلها أو في مضمونها تحت طائلة عدم الدستورية.

فالدستور هو القاعدة القانونية الأسمى التي تستمد علويتها من محددين رئيسيين أحدهما شكلي يقوم على أساس صدور الدستور من طرف سلطة مختصة (السلطة التأسيسية)، وخضوع إصداره

لإجراءات معقدة لا تخضع لها باقي القواعد القانونية (أهمها الاستفتاء الشعبي)، والآخر موضوعي يقوم على أساس اعتبار الدستور الوثيقة الأساسية التي تحدد شكل الدولة ونظام الحكم فيها وتوزيع الصلاحيات بين مؤسساتها وبيان حقوق وحريات أفرادها،

من هذا المنطلق امتازت الدول المعاصرة بقيامها على أساس أنظمة دستورية تتبنى مبدأ الرقابة على دستورية القوانين، وهي الرقابة التي تعتبر في أبسط معانيها الآلية التي يمكن من خلالها حماية سمو الدستور والحفاظ على مبدأ تدرج القواعد القانونية، والحفاظ على دولة القانون، وحماية الحقوق والحريات العامة في الدولة.

وإذا كان هناك إجماع بين الأنظمة الدستورية المعاصرة على تبني هذه الرقابة- أي الرقابة الدستورية- إلا أنها تباينت بشكل ملحوظ في تحديد الطبيعة العضوية للجهة المنوطة بها تلك الرقابة؛ فمنها من أوكل هذه المهمة السيادية لهيئة متخصصة ذات طبيعة سياسية، ومنها من أسندها لمجلس أو محكمة ذات صبغة قضائية، بينما منحتها أنظمة أخرى لمؤسسة رقابية مستقلة ذات طبيعة قانونية صرفة، وبالمقابل لذلك عرفت بعض الأنظمة ممارسة الرقابة الدستورية عبر هيئات قضائية غير متخصصة تمثلت في المحاكم العادية، سواء اتخذت شكلاً مركزياً موحداً أو نظاماً غير مركزي.

وبغض النظر عن طبيعة الهيئة المختصة برقابة دستورية القوانين، فإن هذه الأخيرة تتفق في كونها تهدف إلى تحقيق غاية ثابتة، تتمثل أساساً في احترام أحكام الدستور وحماية الحقوق والحريات، لتحول دون تحول القواعد القانونية الصادرة في الدولة سواء كانت أحكام تشريعية أو تنظيمية إلى أداة لتقييد الحريات العامة التي كفلها الدستور، إلا أن اضطلاعها بهذا الدور يتأثر بطبيعتها السياسية أو القضائية أو المتخصصة.

حيث أن هذه طبيعة الرقابة الدستورية هي التي يتحدد على أساسها سلفاً آليات تحريك الهيئة المختصة بالرقابة الدستورية، وحدود اختصاصات، ومدى استقلاليتها عن باقي المؤسسات الدستورية، الأمر الذي يجعل من طبيعة هذه الهيئة متغيراً حاسماً في تحديد مدى نجاعة اضطلاعها بالأدوار المنوطة بها دستورياً والتي من أبرزها حماية الحريات العامة.

وفي هذا الإطار تبرز التجريبتين الدستوريتين في كل من الجزائر وموريتانيا، حيث أخذ كل من النظامين الدستوريين الجزائري والموريتاني بمبدأ الرقابة على دستورية القوانين التي لعبت دوراً هاماً في حماية الحقوق والحريات بكليهما، وهي الرقابة التي ظلت سياسية في موريتانيا من خلال إسنادها إلى المجلس الدستوري، وتحولت في الجزائر من سياسية يمارسها المجلس الدستوري إلى متخصصة تمارسها المحكمة الدستورية.

- وعلى هذا الأساس تظهر أهمية دراسة انعكاس طبيعة الرقابة الدستورية على منظومة الحقوق والحريات: الجزائر وموريتانيا - أنموذجاً، وهي الأهمية التي تتجلى من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية: أولها أن طبيعة هذه الرقابة تعتبر من بين محددات نجاعتها في ممارسة اختصاصاتها التي تعد الحقوق والحريات من أبرز مجالاتها، وثانيها أن التطور الدستوري في كل من الجزائر وموريتانيا قد أحدث تحولاً نوعياً في آليات الرقابة الدستورية وتوسيع اختصاصات الهيئة المختصة بممارستها وذلك بإضافة اختصاص أصيل للهيئة المختصة برقابة دستورية القوانين وهو الدفع بعدم الدستورية، الذي من خلالها تتم حماية الحقوق والحريات العامة بطريقة مباشرة بعد أن كانت حمايتها تتم من طرف ذات الهيئة بطريقة غير مباشرة، وثالثها اختلاف طبيعة الهيئة المختصة بالرقابة الدستورية في النظام

الدستوري الحالي بكل من الجزائر وموريتانيا مع اتجاه كلا النظامين رغم اختلاف طبيعة هذه الهيئة إلى حماية مبدأ سمو الدستور وحماية الحقوق والحريات.

- انطلاقا من أهمية انعكاس طبيعة الرقابة الدستورية على منظومة الحقوق والحريات: الجزائر وموريتانيا - أنموذجا يمكننا تحديد أهداف هذه الدراسة، وهي الأهداف الذي تكمن في البحث بكل من التجريبتين الدستوريتين الجزائرية والموريتانية عن طبيعة الهيئة المختصة برقابة دستورية القوانين، واختصاصها بحماية الحقوق والحريات، والبحث عن انعكاس تلك الطبيعة على دور الهيئة المعنية بالرقابة الدستورية في مجال حماية الحريات العامة.

وعليه فإننا من خلال هذه الدراسة سنحاول تغطية جملة من الأهداف التي يمكن عرضها على النحو التالي:

• ضبط طبيعة الرقابة الدستورية في كل من الجزائر وموريتانيا، وتحديد تشكيلة واختصاصات الهيئة المختصة بالرقابة الدستورية في كليهما.

• تحليل انتقال المؤسس الدستوري الجزائري من الرقابة الدستورية السياسية إلى الدستورية الرقابة المختصة، وبيان أسباب حفاظ المؤسس الدستوري الموريتاني على الرقابة الدستورية السياسية، وانعكاس هذا التغير والثبات على حماية منظومة الحقوق والحريات في كل من النظامين الدستوريين الجزائري والموريتاني.

• بحث توسيع اختصاصات آليات الرقابة الدستورية في كل من النظامين الدستوريين الجزائري والموريتاني، وارتباط ذلك بطبيعة الرقابة بكلا النظامين، وانعكاسها على منظومة الحقوق والحريات.

• السعي إلى الوصول لتقديم رؤية تقييمية مقارنة لانعكاس طبيعة الرقابة الدستورية في كل من النظامين الدستوريين الجزائري والموريتاني؛ لأجل الوصول إلى صياغة توصيات تُسهم في تطوير منظومة الحقوق والحريات من خلال الرقابة الدستورية في كل من الجزائر وموريتانيا.

- أما الأسباب التي دفعتنا لاختيار موضوع هذا البحث فقد انقسمت إلى ذاتية وموضوعية:

• حيث تتمثل الأسباب الذاتية في:

• رغبتنا في إنجاز بحث أكاديمي يبتعد عن عموميات الرقابة الدستورية والحريات العامة كموضوعين مستقلين، وإنما يتجه إلى التعمق في جزئيات هذه الرقابة لبيان انعكاس طبيعتها على منظومة الحقوق والحريات.

• ميلنا الأكاديمي والاهتمام الشخصي بالبحث في القانون الدستوري المعاصر، لاسيما العدالة الدستورية والحقوق والحريات العامة.

• الرغبة في تعميق معرفتنا الدستورية بالأنظمة الدستورية المقارنة لاسيما المغاربية منها، مع التركيز على النظامين الجزائري والموريتاني،

• وتتمثل الأسباب الموضوعية في:

• مواكبة الإصلاحات الدستورية في كل من الجزائر وموريتانيا، لاسيما انتقال المؤسس الدستوري الجزائري من المجلس الدستوري إلى المحكمة الدستورية بموجب التعديل الدستوري 2020، وتعزيز اختصاصات الهيئة المختصة برقابة دستورية القوانين بآلية الدفع بعدم الدستورية في كل من موريتانيا منذ 2017 والجزائر منذ 2016.

♦ ندرة الدراسات الأكاديمية المتخصصة التي تتضمن البحث بين النموذجين المغربيين الجزائري والموريتاني في مجال الرقابة الدستورية ومنظومة الحقوق والحريات وآليات الرقابة الدستورية التي من بينها استحداث آلية الدفع بعدم الدستورية.

♦ ارتباط موضوع منظومة الحريات العامة بدولة القانون، واعتبار الرقابة الدستورية من بين الأنظمة الدستورية المتطورة التي يمكن من خلالها تجسيد دولة القانون من خلال اضطلاعها بالحفاظ على مبدأ تدرج القواعد القانونية وسمو الدستور وحماية الحقوق والحريات العامة.

- وعليه فإن الإشكالية التي يمكننا طرحها في هذا السياق، تنطلق من كون الدولة القانونية المعاصرة تقوم على أساس وجود نظام دستوري يمتاز بحماية مبدأ سمو الدستور من جهة، وحماية الحريات العامة من جهة ثانية، ومنه فإنه من البديهي أن تنعكس طبيعة الهيئة المختصة برقابة دستورية القوانين على منظمة الحريات العامة في جميع الأنظمة الدستورية التي من بينها النظام الدستوري في كل من الجزائر وموريتانيا.

وعليه يمكننا صياغة إشكالية هذا البحث ضمن السؤال الآتي:

إلى أي مدى تؤثر طبيعة الرقابة الدستورية في كل من النظامين الدستوريين الجزائري والموريتاني على منظومة الحريات العامة؟

وهي الإشكالية تقتضي الإجابة عنها طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف يتم ضبط الرقابة الدستورية في كل من الجزائر وموريتانيا ؟
- ماهي انعكاسات طبيعة الرقابة الدستورية في النظام الدستوري الجزائري والنظام الدستوري الموريتاني على كفاءة الحريات العامة؟
- فيما تتمثل انعكاسات طبيعة الرقابة الدستورية في النظام الدستوري الجزائري والنظام الدستوري الموريتاني على حماية الحريات العامة؟

- ويتم تناول هذه الدراسة وفقا لإطار مُحدّد زمانيا ومكانيا، وهي الحدود التي نبينها فيما يلي:

• الإطار المكاني حدّدناه بكل من الجزائر و الموريتانيا، إذ أنّ موضوع هذا البحث يتناول انعكاس طبيعة الرقابة الدستورية على منظومة الحقوق والحريات: الجزائر وموريتانيا – أنموذجا، باعتبارهما دولتان مستقلتان ذات سيادة، تمايزان بتجربة ديمقراطية منذ عقود، عرفتا خلالها نظام دستوري متطور في مجال الرقابة الدستورية لاسيما من خلال ارتباط دور هذه الرقابة دستورية القوانين حماية الحقوق والحريات، وبالتالي فإنّ الحد المكاني ينتقل بالدراسة جغرافيا حسب طبيعة الرقابة الدستورية في كل من النظامين الدستوريين الجزائري والموريتاني.

• الإطار الزماني حدّدناه من خلال ارتباطه بتطور التجربة الدستورية في كل من الجزائر وموريتانيا، حيث:

♦ يمتد بالنسبة للنظام الدستوري الجزائري منذ دستور 1963 وتبني المجلس الدستوري، مروراً بالتعديلات الدستورية المختلفة في مجال الرقابة الدستورية لاسيما التعديل الدستوري لسنة 2016 واستحداث آلية الدفع بعدم الدستورية، ثم التعديل الدستوري 2020 والانتقال من المجلس الدستوري إلى المحكمة الدستورية.

♦ يمتد بالنسبة للنظام الدستوري الموريتاني منذ دستور 1959 وإسناد الرقابة الدستورية إلى اللجنة الدستورية، مروراً بمختلف التعديلات الدستورية لسنوات 1961- 1991- 2012 وصولاً إلى التعديل الدستوري لسنة 2017 واستحداث آلية الدفع بعدم الدستورية.

- وفي سبيل الإجابة على الإشكالية السابقة وتساولاتها الفرعية، وباعتبار موضوع **انعكاس طبيعة الرقابة الدستورية على منظومة الحقوق والحريات: الجزائر وموريتانيا - أنموذجاً** ينتمي إلى الدراسات المتخصصة، فإن دراستنا تعتمد على **المنهج القانوني** نظراً لمقتضيات تحليل النصوص القانونية، مع الاستعانة **بالمنهجين الوصفي والاستقرائي** نظراً لكون الدراسة بمادتها العلمية تقتضي أن يتم وصف بعض المفاهيم والإجراءات، والوصول إلى تقدير كيفية تنظيمها، وعليه فقد اعتمدنا على:

• **المنهج القانوني** من خلال تحليل لنصوص القانونية المنظمة للرقابة الدستورية في كل من الجزائر وموريتانيا، بجانب النصوص القانونية النازمة لكفالة وممارسة الحريات العامة بكلا النظامين، سواء كانت تلك النصوص أحكام دستورية، أو أحكام تشريعية وتنظيمية.

• **المنهج الوصفي** من خلال توصيفنا لمختلف المفاهيم التي تقتضي الدراسة التطرق إليها، والتي من بينها ضبط مفهوم الرقابة الدستورية والحريات العامة.

• **المنهج الاستقرائي**: من خلال ضبط طبيعة الرقابة الدستورية في كل من الجزائر وموريتانيا، وربطها بمنظومة الحريات العامة بكلا البلدين، للوصول إلى انعكاس طبيعة هذه الرقابة سلباً أو إيجاباً على منظومة الحريات العامة بالبلدين.

- وقد ارتأينا في دراستنا لموضوع **انعكاس طبيعة الرقابة الدستورية على منظومة الحقوق والحريات: الجزائر وموريتانيا - أنموذجاً** الاعتماد على التقسيم الثلاثي للخطة المتبعة التي تكونت من

ثلاثة أبواب ومقدمة وخاتمة إضافة إلى فصل تمهيدي.

وذلك وفق التقسيم الموالي:

• **مقدمة**: تتضمن العناصر المنهجية الأساسية الواجب توافرها في البحث العلمي.

• **الباب الأول: يتضمن ضبط طبيعة الرقابة الدستورية في كل من الجزائر وموريتانيا**، وقسمناه إلى فصلين، تطرقنا في **الفصل الأول** إلى طبيعة الرقابة الدستورية في الجزائر، وتناولنا في **الفصل الثاني** طبيعة الرقابة الدستورية في موريتانيا.

• **الباب الثاني: يتضمن انعكاس طبيعة الرقابة الدستورية في النظامين الدستوريين الجزائري والموريتاني على كفالة الحريات العامة**، وقسمناه إلى فصلين، تطرقنا في **الفصل الأول** إلى انعكاس طبيعة الرقابة الدستورية في النظام الدستوري الجزائري على **كفالة** الحريات العامة، وتناولنا في **الفصل الثاني** انعكاس طبيعة الرقابة الدستورية في النظام الدستوري الموريتاني على **كفالة** الحريات العامة.

• **الباب الثالث: يتضمن انعكاس طبيعة الرقابة الدستورية في النظامين الدستوريين الجزائري والموريتاني على حماية الحريات العامة**، وقسمناه إلى فصلين، تطرقنا في **الفصل الأول** إلى انعكاس طبيعة الرقابة الدستورية في النظام الدستوري الجزائري على حماية الحريات العامة، وتناولنا في **الفصل الثاني** انعكاس طبيعة الرقابة الدستورية في النظام الدستوري الموريتاني على **حماية** الحريات العامة.

• **خاتمة**: تتضمن مجموع النتائج والمقترحات التي يمكن التوصل إليها من خلال دراسة موضوع البحث.

الباب الأول: طبيعة الرقابة الدستورية في النظامين الدستوريين الجزائري والموريتاني

الفصل الأول: طبيعة الرقابة الدستورية في النظام الدستوري الجزائري

- المبحث الأول: طبيعة الرقابة الدستورية في الجزائر قبل التعديل الدستوري 2020

- المبحث الثاني: طبيعة الرقابة الدستورية في الجزائر بعد التعديل الدستوري 2020.

الفصل الثاني: طبيعة الرقابة الدستورية في النظام الدستوري الموريتاني

- المبحث الأول: طبيعة الرقابة الدستورية في موريتانيا قبل التعديل الدستوري 2017

- المبحث الثاني: طبيعة الرقابة الدستورية في موريتانيا بعد التعديل الدستوري 2027

الباب الثاني: انعكاس طبيعة الرقابة الدستورية في النظامين الدستوريين الجزائري والموريتاني على كفالة الحريات العامة

الفصل الأول: انعكاس طبيعة الرقابة الدستورية في النظام الدستوري الجزائري على كفالة الحريات العامة

- المبحث الأول: كفالة الحريات العامة في الدساتير الجزائرية.

- المبحث الثاني: الرقابة الدستورية على القوانين النازمة للحريات العامة في الجزائر

الفصل الثاني: انعكاس طبيعة الرقابة الدستورية في النظام الدستوري الموريتاني على كفالة الحريات العامة

- المبحث الأول: كفالة الحريات العامة في الدساتير الموريتانية

- المبحث الثاني: الرقابة الدستورية على القوانين النازمة للحريات العامة في موريتانيا

الباب الثالث: انعكاس طبيعة الرقابة الدستورية في النظامين الدستوريين الجزائري والموريتاني على حماية الحريات العامة

الفصل الأول: انعكاس طبيعة الرقابة الدستورية في النظام الدستوري الجزائري على حماية الحريات العامة

- المبحث الأول: الآليات الدستورية لحماية الحريات العامة في النظام الدستوري الجزائري

- المبحث الثاني: الرقابة الدستورية على آليات حماية الحريات العامة في الجزائر

الفصل الثاني: انعكاس طبيعة الرقابة الدستورية في النظام الدستوري الموريتاني على حماية الحريات العامة

- المبحث الأول: الآليات الدستورية لحماية الحريات العامة في النظام الدستوري الموريتاني

- المبحث الثاني: الرقابة الدستورية على آليات حماية الحريات العامة في موريتانيا

قائمة المراجع الأولية:

أولاً: الكتب:

- حسن مصطفى البحيري، القضاء الدستوري "دراسة مقارنة"، دون مكان طبع، دون بلد، ط01، 2017.
- حسين عثمان، القانون الدستوري للجمهورية الثالثة في ضوء التطور الدستوري لمصر الحديثة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013.
- رائد صالح أحمد قنديل، الرقابة على دستورية القوانين "دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر- 2010.
- عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، مطبعة التجارة، الإسكندرية، مصر، ج02، ط02، 1963.
- محمد عبد اللطيف، إجراءات القضاء الدستوري "دراسة مقارنة بين مختلف النظم القانونية"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1989.
- محمد ناصر بوغزالة، الأحكام العامة في القانون الدستوري "النظرية العامة للدستور"، دار الأكاديمية، القاهرة، مصر، ط01، 2018.
- ميادة عبد القادر إسماعيل، الرقابة السابقة على دستورية القوانين "دراسة مقارنة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2020.

ثانياً: المقالات:

- لاله محمد كابر، نظائر قصور الرقابة على دستورية القوانين في موريتانيا، مجلة القانون والاعمال الدولية، العدد 37، ديسمبر 2021.
- عمر العبد الله، الرقابة على دستورية القوانين "دراسة مقارنة"، مجلة جامعة دمشق، العدد 02، 2021.
- ولد أحمد سيدي محمد، الرقابة على دستورية القوانين في موريتانيا "دراسة في الطبيعة السياسية للمجلس الدستوري وحدود اختصاصاته"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، 2018.
- يعيش تمام شوقي، طبيعة المجلس الدستوري الجزائري حسب التعديل الدستوري لسنة 2016 "دراسة مقارنة بالمجلس الدستوري الفرنسي"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 01، العدد 02، مارس 2020.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

- صافي حمزة، دور الرقابة الدستورية في حماية الحقوق والحريات السياسية في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في القانون العام، تخصص: مؤسسات دستورية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2020/2019.

رابعاً: النصوص القانونية:

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المعدل بموجب القانون رقم: 442/20 المؤرخ في: 2020/12/30 المصادق عليه في استفتاء 2020/12/01.
- القانون العضوي رقم: 19/22 المؤرخ في: 25 يوليو 2022 المحدد لإجراءات وكيفية الإخطار والإحالة المتبعة أمام المحكمة الدستورية.
- دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية لسنة 1991 المعدل سنة 2017.

- القانون النظامي رقم: 2018/013 المؤرخ في: 15 / 02 / 2018، المحدد لإجراءات إعادة تشكيل المجلس الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، العدد: 1407، فيفري 2018. القرار رقم: 2025/003، المؤرخ في: 2025/08/11 المتعلق بالنظام الداخلي للجمعية الوطنية,